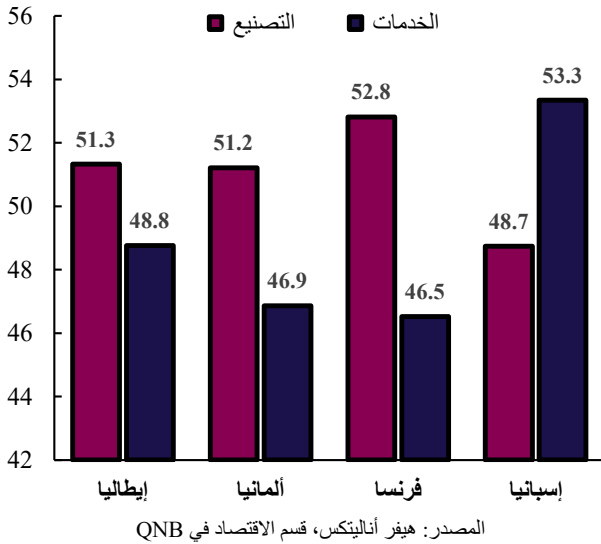


### مؤشرات على تدهور آفاق النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو

التي تتعامل مباشرة مع المستهلكين، وتوجيه الأسر إنفاقها على الضروريات، تُعد مؤشرات مديري المشتريات من المقاييس الاستشرافية الرائدة وهي تُنبئ بتراجع آفاق النمو في أكبر أربعة اقتصادات بمنطقة اليورو. في هذه المقالة، سنحلل مؤشرات مديري المشتريات الرئيسية لمنطقة اليورو، وتوقعات النمو الاقتصادي.

أولاً، على مستوى الدول، تبدو صورة قطاع التصنيع أكثر تعقيداً مما توحي به الأرقام الرئيسية. فقد انخفض مؤشر مديري مشتريات التصنيع في ألمانيا إلى 51.2 نقطة في أبريل، مع تباطؤ الطلبات الجديدة وتزايد عزوف المستهلكين وسط حالة من عدم اليقين الجيوسياسي المتزايد. وسجلت فرنسا أعلى قراءة في التكتل عند 52.8 نقطة في أبريل، مدفوعة بطلبات قطاع الدفاع وتعافي إنتاج السيارات. أما إيطاليا، فقد حافظت على استقرارها عند 51.3 نقطة في مارس، مدعومة بشكل كبير بتكوين مخزونات احترازية.

مؤشرات مديري المشتريات في أكبر 4 اقتصادات بمنطقة اليورو  
(البيانات المتاحة كما في أبريل 2026)

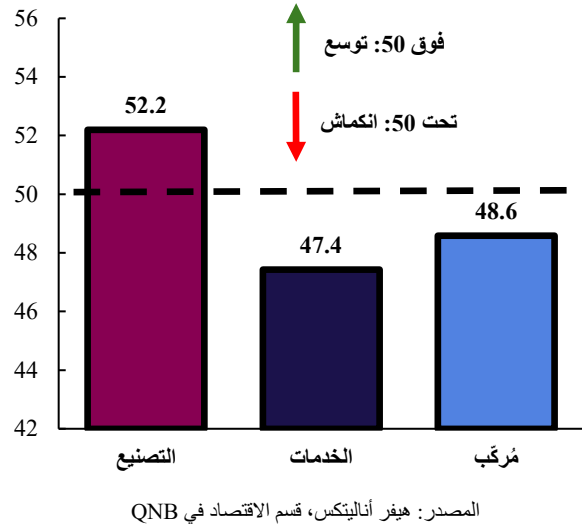


مع ذلك، تميزت إسبانيا بكونها الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي شهد انكماشاً صريحاً في قطاع التصنيع، حيث انخفض مؤشر مديري المشتريات لديها إلى 48.7 في مارس. وعلى عكس ألمانيا وفرنسا، فإن تعرض إسبانيا للصناعات التحويلية المرتبطة بالدفاع محدود، ولم تستفد من نفس دافع التخزين الذي أدى إلى تضخم الإنتاج مؤقتاً في أماكن أخرى من منطقة اليورو. وفي جميع الاقتصادات الأربعة، تراجع التوظيف وانخفضت ثقة قطاع الأعمال إلى أدنى مستوى لها منذ أواخر عام 2022.

في مطلع العام الحالي، أظهرت المؤشرات الرئيسية وجود تحسن في النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو. إلا أن هذا المسار المتوقع تعرض لانتكاسة مفاجئة عقب الحملة العسكرية الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران، التي انطلقت في 28 فبراير. وقد ردت طهران بإغلاق مضيق هرمز، وهو الممر المائي الذي يمر عبره عادةً نحو 20% من إمداد النفط والغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم. ونتيجة لذلك، ارتفع سعر خام برنت بأكثر من 25% في الأسابيع اللاحقة، ليصل إلى ذروته متجاوزاً 120 دولاراً أمريكياً للبرميل.

توفر أحدث استطلاعات مؤشر مديري المشتريات لأكثر من أربعة اقتصادات في منطقة اليورو (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا) معلومات مفيدة حول توقعات النمو. وتبدو قراءات قطاع التصنيع الرئيسية مرنة بشكل لافت، حيث ارتفع مؤشر مديري مشتريات قطاع التصنيع لمنطقة اليورو إلى 52.2 نقطة في أبريل 2026، متجاوزاً عتبة الـ 50 نقطة التي تشير إلى النمو. ومع ذلك، لا يبدو أن هذا التوسع مدفوع بانتعاش الطلب الأساسي، بل بموجة من التخزين الاحترازي، حيث تتسابق الشركات لتأمين المدخلات تحسباً للنقص المتوقع في الإمدادات.

مؤشرات مديري المشتريات بمنطقة اليورو  
(البيانات المتاحة كما في أبريل 2026)



أما قطاع الخدمات، فهو يعكس صورة مختلفة. فمع أنه يمثل حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو، فقد شهد هذا القطاع تراجعاً حاداً هو الأعمق منذ بداية جائحة كوفيد-19، حيث انخفض مؤشر مديري مشتريات قطاع الخدمات في أبريل إلى 47.4. ومع تأثير ارتفاع تكاليف الطاقة على الشركات

إسبانيا، فعلى الرغم من أنها بدأت عام 2026 بنمو أقوى نسبياً، فقد تعرض قطاع الخدمات فيها لضغوط نتيجة تراجع الشركات التي تعتمد على السياحة وضعف ثقة المستهلكين. وعبر جميع الاقتصادات الأربعة، يُودي الصراع الأمريكي الإيراني حالياً إلى تآكل قطاع الخدمات في منطقة اليورو.

بشكل عام، يشير اضطراب قطاع التصنيع إلى جانب انكماش قطاع الخدمات إلى تدهور توقعات النمو في أكبر أربعة اقتصادات في منطقة اليورو. ومع انخفاض مؤشر مديري المشتريات المركب في أبريل إلى 48.6، تشير البيانات بالفعل إلى انكماش طفيف في الناتج المحلي الإجمالي الفصلي. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأقل من 1% لألمانيا وفرنسا وإيطاليا في عام 2026، في حين لا يبدو أن صدمة أسعار الطاقة في طريقها إلى التراجع مع استمرار إغلاق مضيق هرمز.

ثانياً، في حين صمد قطاع التصنيع ظاهرياً، فإن وضع قطاع الخدمات مقلق أكثر. فقد انهار نشاط الخدمات في جميع أنحاء منطقة اليورو في أبريل، إذ انخفض مؤشر مديري المشتريات في قطاع الخدمات على مستوى المنطقة إلى 47.4، وهو أضعف مستوى له منذ جائحة كوفيد-19، حيث أعادت الأسر توجيه إنفاقها نحو الضروريات، وعانت الشركات التي تتعامل مباشرة مع المستهلكين من ضغوط تكاليف الطاقة. وكان هذا التراجع مدفوعاً بأكبر اقتصادين في منطقة اليورو، حيث أثرت حالة عدم اليقين بشدة على الإنفاق. فقد انخفض مؤشر مديري المشتريات في قطاع الخدمات في ألمانيا إلى 46.9 في أبريل، مسجلاً أكبر انخفاض له منذ أواخر عام 2022، كما تراجع في فرنسا إلى 46.5، وهو أدنى مستوى له في 14 شهراً.

وكان مؤشر مديري المشتريات المركب في إيطاليا قد دخل بالفعل في منطقة الانكماش في مارس عند 49.2، مما يعكس ضعف الطلب المحلي على الرغم من صمود قطاع التصنيع. أما

#### فريق QNB الاقتصادي

##### بيرنابي لوبيز مارتين\*

نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد

+974-4453-4643

\*المؤلف المراسل

##### عائشة خالد آل ثاني

مسؤول أول – قسم الاقتصاد

+974-4453-4647

**إخلاء مسؤولية:** تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروعه وشركائه التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح عن مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يُؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يُعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفتها مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديره أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.